



التاريخ: 2019/06/20

## قرار محكمة الاستئناف في لندن بشأن عدم قانونية تصدير الأسلحة إلى السعودية انتصار للمضحايا

القرار وإن كان متأخرا إلا أنه قد يشكل أرضية لملاحقة المسؤولين في الحكومة  
البريطانية جنائيا

نية الحكومة استئناف القرار يؤكد أنها لا تزال تصر على تغليب المصالح المادية على  
القيم ومنظومة حقوق الانسان

رحبت المنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا بقرار محكمة الاستئناف في لندن باعتبار تصدير  
الأسلحة إلى التحالف العربي بقيادة السعودية للاستخدام في اليمن غير قانوني، واصفة إياه بكونه قرارا  
إيجابيا ينتصر لقيم حقوق الإنسان.

وأضافت المنظمة أن القرار جاء نتيجة حملة حقوقية امتدت لسنوات سقط خلالها الآلاف من الضحايا  
بينما كانت الحكومة البريطانية تصم آذانها عن الاستماع لكل المناشآت مفضلة المصالح المادية  
على القيم والقانون ومنظومة حقوق الانسان.

وبينت المنظمة أن القرار يؤكد أن الحكومة البريطانية تخرق القانوني الدولي الإنساني كون تلك الأسلحة  
تستخدم في قتل واستهداف المدنيين، مضيفة أنه قد يُشكل أرضية في المستقبل لملاحقة مسؤولين في  
الحكومة أمام المحاكم الجنائية في بريطانيا وأمام المحكمة الجنائية الدولية.



وكانت محكمة الاستئناف في العاصمة البريطانية لندن قد قبلت الخميس 20 يونيو/حزيران الجاري طعن قدمته "حملة مناهضة تصدير الأسلحة" بشأن تصدير بريطانيا أسلحة للمملكة العربية السعودية، وأكد القاضي في قراره أن تراخيص الأسلحة للسعودية غير قانونية.

وأدانت المنظمة تصريحات الحكومة البريطانية حول نيتها في استئناف القرار مؤكدة أنها بذلك تصر على تغليب المصالح المادية على القيم ومنظومة حقوق الإنسان.

وذكرت المنظمة أنه منذ تدخل التحالف بقيادة الرياض في الحرب الأهلية باليمن في مارس/أذار 2015 سمحت لندن ببيع ما لا تقل قيمته عن 4.7 مليار جنيه إسترليني (6 مليارات دولار) من الأسلحة إلى السعودية، حيث تم بيع طائرات وصواريخ وقنابل يدوية، كما أن هناك ما يقدر بنحو 6200 متعاقد بريطاني يعملون في القواعد العسكرية السعودية، حيث يقومون بتدريب الطيارين وصيانة الطائرات.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا